

قضية اليوم

حزب الله يكرّر تحذيره من الانهيار وسلامة يقترح

المصارف تتمرد: الحاكم لا يلزمنا!

ينتظر رئيس مجلس الوزراء تمام سلام عودة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الى لبنان ليدعوه الى اجتماع يشارك فيه وزير المال علي حسن خليك. وسلامة، بحسب مصادره، ينتظر سلام ليحدد موعداً لهذا الاجتماع كي يعود الى بيروت ويختصر زيارته الى الخارج... هكذا تمارس الحكومة مبدأ «النأي بالنفس» عن واحدة من أخطر الازمات التي تواجه البلاد. سلامة، من جهته، أصدر ما يشبه «إعلان نوايا» أو «خارطة طريق» لحل الازمة مع حزب الله عبر آلية «هيئة التحقيق الخاصة». جمعية المصارف تواصل اتصالاتها وتلتقي اليوم مع وزير الصناعة حسين الحاج حسن والنائب علي فياض بعدها التقت أمس مع خليك واعلنت ان القانون لا يلزمها بتطبيق التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان «ولكنها تطبقها» على الرغم من ذلك! في هذا الوقت، تقدّمت كتلة المستقبل للدفاع عن «آخر مواقع صمود الاقتصاد اللبناني»، موحية بأن المصارف هي المستهدفة بهجوم حزب الله لا حزب الله هو المستهدف بهجوم الادارة الاميركية واستخدام المصارف اللبنانية كسلاح في هذا الهجوم

محمد وهبة

عبر بيان إعلامي أصدره من باريس، قدّم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة اقتراحه لحل الازمة الناشئة مع حزب الله. وهذه الازمة نشأت نتيجة انصياع المصارف للقانون الأميركي الرامي إلى «تجفيف تمويل حزب الله»، بل ومزاودة بعضها على الأميركيين عبر تطبيق قانونهم على غير المستهدفين به (كقرار أحد المصارف إقفال حساب توظيف هاتف لموظفة في «هيئة الأسواق المالية»، وهي



علق أحد المعنيين بالمفاوضات مع سلامة بأن ما اعلنه الأخير «معالجة غير كافية»



هيئة رسمية رقابية على الأسواق المالية). اقتراح حاكم المصرف المركزي لا يلغي تعميمه (رقم 137) الصادر في 3 أيار، الذي أشعل فتيل الازمة. كذلك فإنه لا يستند الى الاتفاق السابق الذي أبرمه سلامة مع الحزب وأخلّ به. إلا أنه جاء بمثابة «إعلان نوايا» عن إمكانية وضع آلية جديدة لتطبيق التعميم المذكور، تحدّ قليلاً من «التعسف» الذي مارسه بعض المصارف ضد أفراد ومؤسسات ليسوا مدرجين على لوائح العقوبات الأميركية ولا



حزب الله: كلام سلامة لا يعفي القيمين من المسؤولية عمّا نتجه اليه ممارسات المتماركين (مروان طحطح)

العقوبات. بحسب المعلومات، كان سلامة مرتاحاً الى هذا الاتفاق، وأعلن استعداداه للالتزام به. إلا أن ضغوطاً وتدخلات أطاحت بالاتفاق، ودفعت سلامة الى إصدار تعميمه، معرّضاً شريحة واسعة من اللبنانيين للابتزاز والاستنساب والاجراءات العقابية، إذ لم يميز الليرة اللبنانية، وترك للمصارف حرية التصرف والاكتفاء بتجريب أي إجراء بعد تنفيذه لا قبل ذلك، ولم يلتزم بنص القانون الأميركي الذي يتحدث عن تعطيل عمليات مصرفية لا إقفال حسابات!

أي آلية يقترحها سلامة لتجاوز الازمة؟

لا يتطرق «إعلان النوايا» الى مسألة الحسابات بالليرة. وبحسب المعلومات، فإن بعض الاطراف المحلية التي تتصل بالادارة الاميركية، نبّهتها، عن قصد أو عن غير قصد، الى هذه المسألة، وبالتالي أصبحت الادارة الاميركية متشددة لجهة أن تأتي الاجراءات

قطاعنا المصرفي معزولاً عن العالم». ولكي يعزز من هذه الحجّة، أشار سلامة الى «أن تمويل لبنان يرتكز أساساً على الأموال الوافدة إليه من المغتربين وغير المقيمين، وأن المقيمين بحاجة إلى تواصل مصرفي خارجي واسع ودائم لتمويل الاستيراد والتصدير والحاجات العائلية والشخصية». لكن هذه المطالبة الدفاعية لا تصيب أصل الازمة. فحزب الله لم يطلب أبداً «عدم التزام المصارف اللبنانية قواعد عمل النظام المالي العالمي التي تلزمها جميع دول العالم المشاركة في هذا النظام»، بحسب ما زعمت كتلة المستقبل في بيانها أمس. بل ذهب الحزب الى إبرام اتفاق مع حاكم مصرف لبنان يقضي بتطبيق القانون الأميركي، ولكن بشرط أخذ موافقة مصرف لبنان المسبقة على أي إجراء ينوي أحد المصارف اتخاذه، كما يقضي بعدم التعرّض لأي حساب بالليرة اللبنانية، ما دام صاحبه غير مدرج على لوائح

يوجد أي مبرر لإقفال حساباتهم المصرفية.

مطالبة دفاع

بداية، دافع سلامة عن نفسه، وحاول تبرير تعميمه انطلاقاً من واجباته «القانونية» و«الوطنية»، إذ اعتبر أن قانون مكافحة تمويل حزب الله دولياً «هو قانون أميركي مطلوب تطبيقه عالمياً وفي لبنان، وبالتالي فإن التعميم رقم 137 كان واجباً قانونياً لبنانياً». وأضاف «إن المادة 70 من قانون النقد والتسليف تطلب من مصرف لبنان تأمين الاستقرار التسليفي. ولا يمكن تأمين الاستقرار التسليفي إذا لم يطبق هذا القانون الأميركي»، ليخلص الى «أن إصدار التعميم رقم 137 يريح المصارف المرسله، ويؤكد ملائمة العمل المصرفي في لبنان مع ما هو مطلوب دولياً. ولو لم نفعّل ذلك، لكان بإمكان المصارف المرسله تطبيق سياسة التقليل من المخاطر (de-risking)، فيصبح

المصارف غير ملزمة بتطبيق التعاميم!

بدأت جمعية المصارف جولة اتصالاتها لتبرير إجراءاتها. التقت وزير المال علي حسن خليل أمس بناءً على طلبها، وتلتقي اليوم وزير الصناعة حسين الحاج حسن والنائب علي فياض بناءً على طلبها أيضاً. طلب الجمعية موعداً من حزب الله أثار موجة من التهكم بين العديد من المتابعين، وبدأ تداول «نكتة» تقول إن المصارف ستلجأ الى إقفال حسابات مالكيها الذين يقيمون علاقات واتصالات مع الحزب على غرار ما فعلته مع عشرات الافراد والمؤسسات بالحجّة نفسها. بحسب المعلومات عن اللقاء مع وزير المال، لم تطرح الجمعية أي حل سوى مواصلة ما تقوم به، وذهب بعض أعضاء الوفد المصرفي الى اقتراح أن يعاد فتح الحسابات المصرفية المقلّفة في 7 مصارف محلية ليس لديها مصارف مراسلة أميركية. لم تكتف الجمعية بذلك، بل ذهبت الى المجاهرة أمام وزير المال بأن المصارف غير ملزمة قانوناً بتطبيق تعاميم مصرف لبنان ولكنها تطبقها، في إشارة واضحة الى أنها ستواصل إجراءاتها حتى ولو صدر تعميم جديد من مصرف لبنان يمنعها من اتخاذ اجراءات تعسفية. وبحسب مصادر الجمعية، فإن المقصود بذلك أن يلزم المصارف بفتح حساب كما لا يمنعها من إقفال أي حساب. وبالتالي، لا يمكن أي تعميم أن يخالف المبدأ القانوني. هذا الموقف سيكون مصدراً لتوتر محتمل في لقاء الجمعية مع ممثلي حزب الله. وبحسب مصادر معينة، لن يقبل ممثلا الحزب بأي «مساومة على السيادة اللبنانية»، التي تكمن في الحق في فتح حسابات بالليرة، وفي جعبة الحزب أكثر من خيار للتصعيد مع المصارف؛ فالموقف الصادر عن كتلة الوفاء للمقاومة «هو بداية المواقف المتدرّجة»، تقول المصادر، مشيرة الى أن الحديث المتداول اليوم يتطرق الى «استعداد الكثير من المناهضين لهذا النهج المصرفي، لنقل حساباتهم من المصارف التي ستغلق الحسابات بطريقة عشوائية. هناك أكثر من خيار ومستوى للتعامل مع المصارف».